د. عادل

مصطلحات

Terminology

- المحتويات :-

(١) ترجمة القانون الإداري "كاملة".

+ الـ English من الكتاب

↲ أول ٥ صوره في الـ Pdf

(٢) الأسئلة الهامة "إنجليزي عربي".

+ الحل كامل بنص الكتاب

↲ من صوره ١٦ إلى ١٩ .

+ السؤال الهديه "عربي إنجليزي"

↲ صوره رقم ٢٠ .

(٣) أهم ٢٧ مصطلح في المنهج "عربي إنجليزي"

↲ صوره رقم ٢١ .

ملحوظة : المصطلحات + الأسئلة => الهامة فقط!

يعني مش المنهج كله -- بمعنى:

ذاكرهم وادخل ع باقي المنهج :D XD

- القانون الإداري -

- التعريف :-

- القانون الإداري ، يعالج وصف الإدارة العامة ، وتحليل مكوناتها.

- القانون الإداري يتناول كذلك ، كافة مظاهر النشاط ، التي تباشرها الإدارة ، من خلال ، تدخلها لتزويد الحاجات الضرورية ، وما يمكن أن يكون ناتجاً عن ذلك النشاط ، مثل : الروابط ، والمراكز القانونية ، والنتائج المرتبطة بها.

- القانون الإداري يتناول ، الإدارة العامة من وجهة نظر التكوين ، التنظيم ، ومباشرة النشاط.

- القانون الإداري ، أصبح أكثر أهمية ، كنتيجة للنشاط المتزايد للدولة ، في الأزمنة الحديثة.

- الدولة أصبحت مسئولة عن الرفاهية الاقتصادية ، والتأمين الاجتماعي بالإضافة إلى الدفاع عن الدولة ضد الخطر الأجنبي والمحافظة على السلامة وتأمين العدالة ، لجميع المواطنين ، وهذه كلها تكون مضمون فكرة "الدولة الحارسة".

- الأسس العامة للتنظيم الإداري :-

- يوجد صورتين للتنظيم الإداري ، مركزي ، ولا مركزي ، وكل دولة تختار النظام الذي يتناسب مع ظروفها الاجتماعية.

أولاً : المركزية :-

- المركزية في الإدارة تعني ، تقييد مختلف مصادر الوظائف الإدارية للدولة ، في يد سلطة واحدة ، تتمركز في العاصمة وهي الحكومة ، ولا يوجد أي جهاز آخر يتشارك معها في هذه المسئوليات.

- وهذا يرتب النتائج الآتية :

- ① الوزارة في العاصمة ، تمتلك السلطة كلها في يدها ، ولها الحق في أن تتولى الوظيفة الإدارية في الدولة.

- الوزير يشرف على جميع المرافق العامة في وزارته على مستوى الدولة كلها ، وجميع الموظفين في الأقاليم ، ويكونوا خاضعين جميعهم للسلطة المركزية.

- ② موظفي الحكومة المركزية يخضعون لنظام التدرج الإداري، ولا يكفي أن تكون السلطة متركزة في القمة.
- السلطة يجب أن تصل إلى أدنى درجات السلم الإداري.
- وبناءً عليه؛ موظفي الإدارة العامة يكونوا في درجات متدرجة من الخضوع. كل موظف يكون مراقباً من الأعلى منه. جميع الموظفين يشكلون ما يسمى "الهرم الإداري"، الذي فيه، الوزير نفسه يكون في أعلى درجة.

- ③ ممارسة السلطة الرقابية: فالوزير يتمتع بأعلى سلطة للرقابة على مرؤوسيه فهو يعينهم، وينقلهم، ويرقيهم، ويعاقبهم. ويدخل في نطاق سلطته، إصدار الأوامر، والتعليمات، وإصدار القرارات الإدارية. ويكون من حقه، إقرار تسهيلات في عمل مرؤوسيه، ويحل محلهم في القيام بعملهم.

ثانياً: اللامركزية:-
- وفقاً لهذا النظام، واجبات العمل الإداري يتم توزيعها فيما بين الحكومة المركزية في العاصمة، وبعض الأجهزة المحلية، التي تمارس عملها تحت سيطرة الدولة.
- هذا النموذج للإدارة غير المركزية يطلق عليه "الحكم الذاتي".
- هناك نوعان من اللامركزية الإدارية:

① اللامركزية الإقليمية: في هذا النموذج، الأجهزة أو المجالس المحلية تمارس واجبات العمل الإداري.

② اللامركزية المرفقية: في هذا النوع، فإن المصلحة الحكومية تعتبر نفسها مستقلة عن السلطة الإدارية المركزية.
- كمثال: فهناك الشركات العامة، أو الشركات التي تدار بعقد إمتياز.

- "الفرق بين اللامركزيه والنظم الأخرى":

- الإداره المركزيه، تختلف عن اللامركزيه السياسيه. فالأولى هي نموذج للإداره، بينما الثانيه هي إسلوب للحكم.
كأمثلة للامركزيه السياسيه: "يوجد دول تتبنى نظام الإتحاد الفيدرالي" وبمقتضاها فالدوله تتكون من عدد من الدويلات. وكل منها يملك سلطته التشريعية المستقلة، السلطه التنفيذيه، وسلطته القضائيه، ولكن يتم حكمهم جميعاً بواسطة دستور واحد، وجميع الولايات يكون لها نفس الجنسيه، ونفس السياده الأجنبيه.

- اللامركزيه الإداريه، ليس لها أثر على وحده الدوله أو سيادتها.
- فالدولة، ليس لها إلا سلطه تشريعيه واحده، وليس لها أكثر من سلطه قضائيه واحده.

- اللامركزيه الإداريه تختلف عن عدم التركيز الإدارى، حيث الوزير يمكن أن يسمح لبعض الموظفين لممارسة بعض سلطاته بدون إستشارته لمجرد التخفيف من عبء مركزية السلطه.

- عناصر المرفق العام (النظام القانوني للمرفق العام)

- نحن هنا نتعامل مع المعنى الموضوعي للمرفق العام، ويتضمن العناصر التاليه
(١) كل مرفق عام يتم إنشاءه لإشباع رغبات مجموعات من الناس، وإشباع بعض الحاجات العامه.
(٢) هذه الخدمات تقدمها الدوله، أو أجهزتها، من أجل تحقيق هذا الغرض تلجأ إلى، وسائل القانون العام في الإداره.
(٣) كل مرفق عام يخضع إلى بعض قواعد القانون، هذه القواعد العامه، تشكل "قانون المرافق العامه".
(٤) المرفق العام ينشأ بناءً على قانون أو بقانون، حينما الهيئه الحكوميه، أو الأجهزه المحليه للدوله - تشعر أنه توجد حاجه عامه، مهمه لدرجه كافيه، للدعوة إلى التدخل لجعلها متاحه للأفراد، باللجوء إلى وسائل القانون العام.

- أنواع المرافق العامة -

١) المرافق العامة الإدارية :-

- هذه المرافق العامة تمارس الأنشطة الأساسية للدولة ، وتستهدف حماية الدولة ضد العدوان الخارجي ، إلى جانب تحقيق الأمن الداخلي . هذه الأنشطة لا تمارس بواسطة الأفراد .
- هذه المرافق ، يتم تنظيمها بواسطة القانون الإداري .
- الأمثلة هي " الدفاع - الشرطة - الصحة - العدل "

٢) المرافق الاقتصادية :-

- هذه المرافق العامة ، تمارس أنشطة لها طبيعة تجارية وصناعية ، والمواطنين يمكنهم ممارسة أنشطة مماثلة . وبالتالي هذه المرافق العامة تخضع لقواعد القانون الخاص وأيضاً للمبادئ العامة التي تحكم إدارة المرافق العامة .

٣) المرافق المهنية والنقابية :-

- هذه المرافق العامة ، تستهدف تنظيم أساس المهن الرئيسية في الدولة بواسطة الأفراد . ويدير هذا النشاط نقابة تستهدف توجيه الاقتصاد القومي ، وتنظيم المهنة . تلك الهيئات تخضع لقواعد خاصة ، وأكثرها أهمية ما يلي :

① المرافق تتخذ شكل النقابات . وتدار بواسطة مجالس منتخبة من الأشخاص الذين يمارسون النشاط .
② العضوية للنقابة تكون إجبارية .
③ هدف النقابة هو تمثيل الأشخاص الذين يمارسون المهنة داخل الدولة ، ومراقبة تنظيمها الداخلي .

٥

PAGE
DATE

- أشكال إدارة المرافق العامة -

- المرافق العامة تدار، إما بواسطة ① الهيئة العامة أو ② الأفراد. أو ③ الإقتصاد المختلط. وأهم طرق إدارة المرافق العامة هي:

① الإدارة من خلال مؤسسة أو هيئة عامة:

- الإدارة يمكن أن تمارس بواحدة من الطرق الثلاث الآتية:

① الإستغلال المباشر: حيث الدولة، تدير المرفق العام من خلال موظفيها مباشرة، وتحت مسئوليتها، وعن طريق أموالها العامة، وإستعمال إمتيازات السلطة العامة.

② المؤسسة العامة: وهذه تكون إدارة عامة، التي تمنح قدر من الإستقلال في إدارة أعمالها الخاصة. وبناء عليه فيكون لهذه المؤسسة إمتيازات الشخص الإعتباري، الذي يملك ذمة مالية مستقلة.

- وهذا يسمى اللامركزية الإدارية.

③ التأميم: وهذا الإسلوب، بمقتضاه، ملكية المؤسسة يتم نقلها من الأفراد إلى الدولة. والدولة بالمقابل تديرها بإسم الشعب.

- والتأميم له خصيصتان:

أ) المؤسسة كانت مملوكة من قبل للقطاع الخاص. وبعد ذلك تنتقل ملكيتها للقطاع العام (الدولة).

ب) تطبيق أساليب طرق الإدارة العامة بدلاً من أساليب الإدارة الخاصة، وكنتيجة لذلك، طرق الإدارة الرأسمالية يتم إستبعادها، وهذا هو أسلوب بمقتضاه تشكل الدول الإشتراكية القطاع العام.

ج) الإدارة عن طريق الأفراد :-

- وتتم عن طريق عقد امتياز وتديره أفراد هذه المنشأة العامة، هذا النوع من العقود، هو عقد إداري، بمقتضاه الأفراد، أو الشركة تتعهد، بتقديم خدمة مميزة للجمهور، مقابل السماح باستغلال المشروع لفترة محددة من الزمن والإحتفاظ بالأرباح لنفسه.

٣) الإقتصاد المختلط :-

- هنا الشكل يعتمد على المشاركة بين الهيئات العامة والأفراد في إدارة مؤسسة عامة ذات طبيعة إقتصادية. هنا: شركة مساهمة يتم إنشائها حيث الدولة أو أي من وحداتها الإدارية تسهم بجزء من رأس المال، في شكل أسهم، أو في جزء من سندات رأس المال، من أجل إستغلالها في المشروع.

- الفكرة الأساسية لهذا النظام هو السعي نحو التوفيق بين الإتجاه الإشتراكي والإتجاه الفردي. وهذا إسلوب يعد أكثر الطرق المناسبة للتعاون بين القطاعين العام والخاص، والدولة تسعى في هذا النموذج للمشروعات العامة في فترة التأميم للمؤسسات الإقتصادية الفردية، بواسطة تملك ما لا يقل عن ٥٠٪ من رأس المال وترك الباقي للقطاع الخاص، مع إشتراط الرقابة الكاملة على أنشطة المشروع العام.

ADMINISTRATIVE LAW

(II)

DEFINITION

The administrative law deals with the description of public administration and analising its structure, it deals – as well – with all the aspects of activity it practices through interferences for the provision of essential needs and with what might be the outcome of that activity such as ties and lawful status, and the results connected. It deals with public administration from the viewpoints of formation, regulation, and practice of activity.

The administrative law became more important as a result of the wide-spreading activity of the State in the modern times. The State has

become responsible for economic prosperity, social security in addition to defending the country against foreign danger and preserving safety and insuring justice for all citizens and these together are the corp of the idea of "the Guardian State".

B) THE GENERAL BASES OF ADMINISTRATIVE ORGANIZATION

There are two types of administrative organization: central and non-central. Each State chooses the one that suits its social circumstances.

First: CENTRALIZATION

Centralization in administration means the restriction of the various aspects of administrative positions of the State in the hands of an autority

setting the Capital – that is the government, and there is no any other body sharing it those responsibilities.

THIS RESULTS IN:

1- The ministry in the Capital has all the power in its hands by rights of holding the administrative position of the State. The Minister supervises all the public establishments of his ministry on the level of the whole country and the officials in the regions – if there are any – are subordinates to of the central authority.

This means that power is concentrated in the hands of central administration.

2- The officials of the Central Government are subjected to the administrative graduation system. It is not sufficient that power is concentrated on top, it has to reach the

lowest stages of administration, therefore the officials of public administration have gradual degrees of subordination, each is supervised by a higher one; all of them constitute what is called the administrative Hierarchy in which the Minister himself is the highest step.

3- Practicing supervision power.

The Minister has the atmost power of supervision over his subordinates. He appoints, transfers, promotes and punishes them. It is within his power to issue orders and instructions, and to make the administrative decisions, and he is entitled to introduce adjustments in the work of his subordinates, and to replace them in accomplishing their work.

Second: DECENTRALIZATION

According to this system, the duties of administrative job is distributed among the central government in the Capital and some local bodies which practice their work controlled by the State. This type of non-centralized administration is called self-government.

There are two types of decentralized administration:

1) Territorial decentralization: in this type the local bodies or councils practice the duties of the administrative work.

2) Decentralized establishment administration: in this type the public establishment considers itself independent of the central administrative power. As examples there are the public corporations or corporation which are run by contract of concession.

Difference between decentralization and other systems:

Decentralized administration is different from political decentralization. The first is a type of administration, whereas the second is a way of rule. As examples of political decentralization there are the countries which adopt the system of federal union (federalism) by which the country consists of a number of States, each has its independent legislative power, consecutive power, and jurisdiction power, but they are governed by one constitution, and all have the same nationality and the same foreign sovereignty.

The decentralization has no influence on the unity of the State or its Sovereignity but It has no more than one legislative power and no more than one jurisdiction power.

Decentralization is different from administrative deconcentration, where the Ministry may allow some officials to practice some of his power without consulting him just to lessen the burden of the system of centralized power.

Organization which practices that activity and this is the formal meaning.

Here we deal with the objective meaning and includes the following elements:

1- Each public sevice is set up to satisfy the desires of groups of people and to satisfy some public needs.

2- Those services are offered by the State or by its bodies and to achieve this objective, it resorts the means of the public law for the administration.

3- Each public service is governed by certain rules of law. Those common rules constitute the "Law of Public Services".

4- The public service is set up by a law or according to a law when the governmental body (the State or the local bodies) feel that there is a public need, important enough to call for interference to make it available for individuals by resorting to the means of public law.

II- TYPES OF PUBLIC SERVICES

1- Administrative public services:

These practice the basic activities of the State and aim at protecting the State from foreign aggression together with achieving internal security. These activities are not practised by

individuals. These services are controlled by the administrative law. The examples are: defence, police, health and jurisdiction.

2- Economic services:

These practice activities of commercial and industrial nature, and the individuals can practice similar activities, therefore they are controlled by the rules of a private law and by the general principles which govern the administration of public services.

3- Professional and syndicate services:

These aim at organizing the principal professions in the country by the individuals who practise these professions themselves. This activity is run by syndicates whose objective is

either the orientation of national economy or the organization of the profession. These establishments are governed by special rules, the most important of which are:

1- The services assume the from of syndicates, and they are run by councils elected from the individuals practicing the profession.

2- Membership of the syndicate is compulsory.

3- The objective of the syndicate is to represent the people practicing the profession within the State and to supervise its internal organization.

III- FORMS OF ADMINISTRATION IN PUBLIC SERVICES:

The public services are run either by a public corporation or by individuals and the most

important ways of administration in public service are:

1- Administration through a public corporation:

This is practiced by one of the following three means:

1- **Direct exploitation:** where the State runs the public service through its officials directly under its responsibility and by means of its public funds making use of the privileges of public authority.

2- A public establishment and this is a public administration which is granted some sort of independence in managing its own affairs, therefore it has the privileges of the fictitious person who has independent financial

patrimony – and its is called decentralized administration or corporation.

3- Nationalization: this is a way by which the ownership of an establishment is transferred from individuals to the State and this in turn runs it in the name of the people. Nationalization has two qualities:

a) The establishment was owned by the private sector. Then it went into the ownership of the public sector i.e. the State.

b) The application of the methods of poublic administration inserted of the private one and as a result the ways of capital administration are discarded. This is the way by which socialist countries form the public sector.

2- Administration by individuals:

It is by a concession contract that individuals run a public establishment. This sort of contract is an administrative one by which an individual or a company promises – charged with the affair by the State or one of its administrative units and according to stipulations – to offer a distinguished service to the public at his own expense and under his financial responsibility, in return for a permission for exploiting the project for a limited period of time and keeping the profits to himself. This is done in the form of a permission to collect duties from beneficiaries. The administrative unit is called the corporation granting the concession contract and the book individual or the company is called the obligee, and the system which governs the concession contract is called stipulation book.

3- The mixed economy:

This is based on partnership of public authorities and individuals in the administration of a public establishment of economic nature. Here a joint stock company is floated in which the State or one of its administrative units share a section of the declared capital in the form of shares or in a section of the debenture capital for the exploitation of a project. The basic idea of this system is seeking the conciliation between the socialist trend and the individual trend. It is considered the most suitable way for coorperation between the private and the public sectors.

The State sought this type of common projects at the period of nationalizing the private economic enterprises, practically by the ownership of no less than 50% of the capital and leaving the rest to the private sector stipulating complete supervision over the activities of the common enterprise.

أسئله هامه ٢٠١٧م

٢٠- ماهو إختصاص محكمة العدل الدوليه؟ ص١١٠
20- What is the jurisdiction of the International court of Justice?

٢٢- ماهو القانون الذى تطبقه محكمة العدل الدوليه؟ ص١١١
22- What is the Law applied by the International court of Justice?

٥- ميز بين الجريمه البسيطه وجرائم الإعتياد. ص٤٤،٤٥
5- Differentiate between simple and habitual crimes?

١٥- إشرح الفارق بين التفاوض والمساعى الحميده. ص١٠٢
15- Explain the difference between negotion and good offices?

٢٣- إشرح الفارق بين العقد الرسمى والغير رسمى. ص١٤٥
23- Explain the difference between formal and informal contract.

٢٤- إشرح الفارق بين العقد الملزم من جانب واحد والعقد الملزم من جانبين.
24- Explain the difference between unilateral and bilateral contracts. Page 145

٢٧- ما هى طرق إنهاء الإيجاب (العقد)؟ ص١٤٧
27- What are the ways to terminate an offer?

٢٩- ماهى وسائل تصحيح إنتهاك العقد؟ ص١٤٨
29- What are the remedies for breach of contract?

١٢- عرف الجنون كحالة لإنعدام المسئوليه الجنائيه. ص٦١
12- Define insanity as a case of criminal irresponsibility.

١٩- ما الفارق بين التحكيم والتسويه القضائيه؟ ص١٠٣
19- What is the difference between arbitration and judicial settlement?

١٣- عرف صغر السن كحالة لإنعدام المسئوليه الجنائيه. ص٦١-٦٢
13- Define juvenility as a case of criminal irresponsibility.

WWW.Fb.Com/8roubs/MogradEnsan.law

PAGE
DATE

5- Differenate between simple and habitual crimes?

_Simple and habitual crimes:

_crime is regard to be simple if the act in itself is sufficient enough to prove its criminality.

_crime is described as habitual act if, one act is insufficient to fulfil the material elements of the crime these act must be reiterated "such as the habit of lend-ing at usuriour interest or practicing debauchery and prostitution.

12- Define insanity as a case of criminal irresponsibility.

_insanity: Means no person shall be liable to punishment for any act committed at a time when he had lost power of appreciating the nature of his acts or of controlling them by reason of:

1) Insanity or mental infirmity.
2) Intoxications caused by intoxicants.

13- Define Juvenility as a case of criminal irresponsibility.

_Juvenility, the law fixies of an age below which the child was not responsible criminally.
"an accused person who has not completed his seventh year shall not be put upon his trial.

---

27) What are the ways to terminated as offer?

_An offer may be terminated by:

A) Rejection by the offeree.
b) Revocation by the offeror.
c) The offeror's death or insanity.

Mogdal :)

PAGE
DATE

15- Explain the difference between negotiation and good offices.

_Negotiation: is the traditional Means of settling States differences. Its success depends, generally, on the acceptability of the demands of either Party by the other, the restraint, the spirit of mutual accommodation which negotiations.

- Good offices: is the process by which a third Party brings the Parties to the dispute Together To negotiate.

19- What is the deffrence between arbitration and judicial settlement?

_There are many similarities between arbitration and judicial settlement. But in the case of arbitration, the parties to the dispute can act by an (ad hoc) Tribunal, and agree upon the applicable rules of law.

_In the case of judicial settlemend the Parties have to submit thier dispute to a Permanent tribunal which applies general rules of law.

---

22) What is the law applied by the international court of justice

_in accordance with article 38 of the statutes, the court applies:

a) International conventions. b) International custom.
c) the general Principles of law recognized by civilized nation.
d) judicial decisions and the teachings of the most highly qualified Publicist: as subsidiary means for the determination of the rules of law. E) principles of equity, if the Parties concerned agree.

Magrad

Contracts 15-Ex

23) Explain the difference between formal and informal contracts

- A formal contract, is one the legal operation of which is dependent upon the form in which it is made.
- An informal contract, is one the legal operation of which does not depend upon the form in which it is made

24) Explain the difference between unilateral and bilateral contracts?

- A unilateral contract consists of a promise or group of promises made by one of the contracting parties only.
- A bilateral contract consists of mutual promises, made, by each of the two contracting parties.

29) What are the ways to terminate an offer?

- a) Damages, meaning a sum of money awarded as compensation. b) Restitution, meaning the resto-ration of a specific thing. c) specific performance, meaning the rendering of a promised performance.

20) What is the jurisdiction of the international court of justice?

- The jurisdiction of the court, comprises all cases which the parties refer to it, and matters specifically provided for in the charter or in treaties or conventions in force.
- States parties to the statute, may at any time declare that they recognize as compulsory.
- The jurisdiction of the court in all legal disputes.

Mogra™

١٠

السؤال الهدية

30-10-2016

د. عادل #مصطلحات

سؤال رقم: ٢ مكرر :.

ص ١١

س: ما هو اختصاص محكمة العدل الدولية؟

- What is the jurisdiction of the international court of justice?

- The jurisdiction of the court comprises all cases which the parties refer to it, and matters specifically provided for in the charter or in treaties or conventions in force.

- States parties to the statute may at any time declare that they recognize as compulsory. The juridiction of the court in all legal disputes.

- الإختصاص :.

- إختصاص المحكمة يشمل كافة القضايا، التي يحيلونها الأطراف إليها، والمسائل المحدده بصفة خاصه، في ميثاق الأمم المتحده، أو في المعاهدات والاتفاقيات السارية.

- الدول الأطراف في قانون المحكمه، يمكنهم في أي وقت أن يعترفوا بوصفه إجباري (أي الإختصاص) لجميع المنازعات القانونية.

Mograd Ensan

الترجمه به للتوضيح فقط! ^^

مصطلحات هامه ٢٠١٧م

Capital Punichment	عقوبة الإعدام
Good offices	المساعي الحميدة
Retroactive effect	أثر رجعي
The Precautionary arrangements	تدابير إحترازيه
Continental shelf	الإمتداد القاري
Formal contract	عقد شكلي
Specific performance	تنفيذ عيني
Evidence	إثبات
Legal capacity	أهليه قانونيه
Damages	تعويض
Permissibility	الإباحه
Unilateral contract	عقد ملزم لجانب واحد
illegal act	عمل غير مشروع
Misdemeanour	الجنحه
Collective security	الأمن الجماعي
Mediation	الوساطه
contract	عقد
Debauchery	ممارسة الفجور
International arbitration	التحكيم الدولي
Inquiry	التحقيق
obligee	دائن
Prostitution	الدعاره
Contiguous zone	المنطقه المجاوره
Right of veto	حق الأعتراض
Bilateral contract	عقد ملزم لجانبين
Defect	عيب
Centralization	المركزيه الإداريه